

الأمم المتحدة تحذر من حرب أهلية أوسع نطاقاً في ميانمار



جنيف - أ.ف.ب

حذرت المفوضة العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة ميشيل باشليه، الخميس، من خطر تصعيد الحرب الأهلية في ميانمار؛ حيث دعت المعارضة، السكان إلى حمل السلاح.

وقالت باشليه، أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف: «في مواجهة القمع الهائل للحقوق الأساسية، تتنامى حركة مقاومة مسلحة»، مشيرة إلى أن دوا لاشي، رئيس حكومة الوحدة الوطنية بالإنابة التي شكلها نواب سابقون هاربون يعارضون الانقلاب العسكري دعا إلى انتفاضة مسلحة ضد الجيش في كل أنحاء البلاد.

وذكرت باشليه، تصاعد الاشتباكات المسلحة بين المعارضين والجيش الذي تولى السلطة في فبراير/شباط، مقدرة أن هذه التوجهات المقلقة تشير إلى احتمال اندلاع حرب أهلية أوسع نطاقاً.

وأضافت: «أدعو مجدداً كل الجهات المسلحة إلى احترام حقوق الإنسان وضمنان حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية».

وقالت الرئيسة السابقة لتشيلي: «إن استخدام القصف الجوي والمدفعي في مناطق سكنية وأي شكل آخر من أشكال

العمليات العسكرية التي تتسبب بإخلاء مراكز صحية ودور عبادة ومدارس وغيرها من المباني المحمية، يجب أن يتوقف فوراً».

وبحسب باشليه، فإن 1100 شخص قتلوا على أيدي قوات الأمن منذ الانقلاب، وقدرت أن قرابة ثمانية آلاف شخص، من بينهم أطفال، أوقفوا منذ الأول من فبراير، منهم 4700 ما زالوا رهن الاحتجاز. واستنكرت باشليه، أن معظمهم مسجون دون أي إجراء قانوني ودون السماح لهم بالحصول على مشورة أو حتى إمكان التواصل مع عائلاتهم. وأكدت أن لديها معلومات موثوقة عن حدوث سوء معاملة وتعذيب أثناء عمليات الاستجواب وأن 120 شخصاً توفوا بعد 24 ساعة من توقيفهم.

وتحت زريعة تزوير الانتخابات التشريعية في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، أطاح الجيش الميانماري في الأول من فبراير الحكومة المدنية لأونغ سان سو تشي، التي حقق حزبها فوزاً ساحقاً بها، منهيّاً بذلك تجربة قصيرة في الديمقراطية استمرت عشر سنوات. ومنذ ذلك الحين، شن الجيش حملة قمع دموية ضد المعارضين. من جهة أخرى، مثل مستشار أسترالي لأونغ سان سو تشي، وهو الأستاذ في جامعة «ماكوارى شون تورنيل»، الذي قبض عليه عقب الانقلاب، أمام محكمة المجموعة العسكرية في رانغون لمواجهة تهمة تتعلق بالهجرة وأسرار حكومية.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.